



Distr.  
LIMITED

A/CONF.165/L.6/Add.7  
10 June 1996

ARABIC  
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية  
(المؤتمر الثاني)



اسطنبول ، تركيا  
٣ - ١٤ حزيران / يونيو ١٩٩٦

البند ٩ من جدول الأعمال

جدول أعمال المؤتمـر: الغايات والمبادئ والتعهدات  
وخطـة العمل العالمية

تقرير اللجنة الأولى

إضافة

المقرر: السيدة عايشة أوغوت (تركيا)

في الجلسة ... المعقودة في ... حزيران/يونيه ١٩٩٦، أقرت اللجنة الأولى، الفرع دال من الفصل الرابع من مشروع جدول أعمال المؤتمـر وأوصت المؤتمـر باعتماده. وفيما يلي نص الفرع دال من الفصل الرابع:

**رابعا - خطة العمل العالمية: استراتيجية للتنفيذ**

دال - بناء القدرات والتنمية المؤسسية

١ - مقدمة

١٢٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة مستقلتان عن بعضهما البعض، وهما عنصران مترابطان يعزز أحدهما الآخر على نحو متتبادل ومكـونان لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وستعتمد المستوطنات البشرية النشطة اقتصادياً ونابضة اجتماعياً وسلامة بيئياً في ظل ظروف من التحضر المتواصل السريع، اعتماداً متزايداً على قدرة جميع مستويات الحكومات على ايضاح أولويات المجتمعات المحلية وتشجيع وتحفيـه التنمية المحلية وتشكيل شراكات بين القطاعات الخاص والعام والطوعي وقطاعات المجتمعات المحلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق الفعال للأـنـمـاـتـيـةـ على المسـؤـولـيـاتـ وإـدـارـةـ السـيـاسـاتـ العـامـةـ وسلطة صنع القرارات والموارد الكافية، بما في ذلك سلطة جمع المـاـدـيـلـ، ونقل

المسؤوليات إلى السلطات المحلية الأكثر قرباً من الجمهور المستهدف والأكثر تمثيلاً له، وكذلك من خلال التعاون الدولي والشراكات، بما يحرك عجلة عملية إدارة حضرية استراتيجية ومشاركة متأصلة في رؤية مشتركة [ويؤمن حقوق الإنسان ويحميها في نفس الوقت]. وستُرتَب عملية تطبيق اللامركزية هذه وعملية الإدارة الحضرية المتواخدة مسؤوليات كبرى على المؤسسات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وعليه ينبغي توجيهه بناء القدرات نحو دعم تطبيق اللامركزية وعملية الإدارة الحضرية التشاركية.

١٣٠ - وينبغي للاستراتيجية التمكينية وبناء القدرات والتنمية المؤسسية، أن تهدف إلى تمكين جميع الجهات التي يهمها الأمر، ولا سيما السلطات المحلية والقطاع الخاص والقطاع التعاوني والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، لتمكينها من القيام بدور فعال في تحفيظ وإدارة المأوى والمستوطنات البشرية. وتُعتبر الجهود المتضادرة في تنمية الموارد البشرية والقيادة والاصلاح المؤسسي والتنمية التنظيمية والإدارية، والتدريب المتواصل والتماس أدوات جديدة، أموراً ضرورية على المستويات كافة. ويمكن تحقيق ذلك على نحو أفضل من قبل اتحادات/شبكات السلطات المحلية الوطنية والدولية ومن قبل المؤسسات الأخرى الوطنية ودون الوطنية لبناء القدرات على الرغم من أنها قد تحتاج هي نفسها إلى تقوية في بادئ الأمر. وفي البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ينبغي للحكومات منح أولوية عليا لتنفيذ سياسة شاملة لبناء القدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد تلك الحكومات في تنمية قدراتها، وتحديد وتقييم أولويات بناء المؤسسات وتقوية قدراتها الإدارية.

١٣٠ مكررة - [يعد التمكين وتُعدّ المشاركة شرطين أساسيين للديمقراطية/تنمية المستوطنات البشرية المستدامة]. يجب أن تسترشد الحكومات في صياغة السياسات وتنفيذها بمبادئ المسائلة والشفافية والمشاركة الجماهيرية العريضة. والمسائلة والشفافية أمران لازمان من أجل منع الفساد ولكلفة استعمال الموارد المتاحة بما يحقق صالح الجميع. وينبغي لكل حكومة أن تكفل لجميع أفراد المجتمع الحق في أداء دور نشط في شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه، وتأمين وتشجيع المشاركة في صنع السياسات على جميع الأصعدة.

## ٢ - تطبيق اللامركزية وتقوية السلطات المحلية واتحاداتها/شبكاتها

### الإجراءات

١٣١ - لضمان عملية تطبيق اللامركزية بفعالية وتقوية السلطات المحلية واتحاداتها/شبكاتها، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة القيام بما يلي:

(أ) دراسة واعتماد سياسات وأطر قانونية متواخدة، حسب الاقتضاء، في دولأعضاء أخرى تقوم بتطبيق اللامركزية بفعالية؛

(ب) استعراض التشريعات وتنقيحها حسب الاقتضاء لزيادة الاستقلالية المحلية والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذ وتبئنة واستخدام الموارد، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية والفنية والمالية وتنمية

المؤسسات المحلية ضمن الإطار الشامل لاستراتيجية وطنية اجتماعية واقتصادية وبيئية، وتشجيع مشاركة السكان في صنع القرارات فيما يتعلق بمدنهم أو أحيائهم أو مساكنهم؛

(ب مكررة) تطوير التعليم في مجال المواطننة للتأكد على دور الأفراد بصفتهم جهات فاعلة في مجتمعاتهم المحلية؛

(ج) دعم السلطات المحلية التي تقوم باستعراض آليات توليد الدخل؛

(ج مكررة) القيام، عند اللزوم، بتعزيز قدرة المؤسسات التعليمية وفي مجال البحث والتدريب على توفير تدريب متواصل للمسؤولين المحليين المنتخبين والمديرين والمهنيين المعينين بالمسائل ذات صلة بالمدن، مثل التخطيط وأساليب إدارة الأراضي والموارد، وتمويل البلديات؛

(د) تيسير تبادل التكنولوجيا والخبرة والمعرفة الفنية الإدارية تبادلاً رأسياً وأفقياً فيما بين السلطات الحكومية والسلطات المحلية في تقديم الخدمات وضبط النفقات وتبعة الموارد وبناء الشراكات وتنمية المؤسسات المحلية من خلال أمور من بينها برامج التوأمة الفنية وتبادل الخبرات؛

(ه) تعزيز أداء السلطات المحلية عن طريق القيام بجمع البيانات وتفصيلها بحسب الجنسين وبحسب السن والدخل، وإجراء تحليلات مقارنة لممارسات مبتكرة ونشر المعلومات عنها فيما يتعلق بتوفير وتشغيل وصيانة السلع والخدمات العامة، وتلبية احتياجات سكانها، واستغلال الإمكانيات المالية لمدنها؛

(و) التشجيع على إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة العريضة القاعدة، بما في ذلك الآليات الاستشارية، في عمليات صنع القرارات والإدارة على المستوى المحلي؛

(ز) تعزيز قدرة السلطات المحلية على إشراك القطاعين المحليين الخاص والمجتمعي في تحديد الغايات والأولويات المحلية والمعايير السليمة ببيئياً لتنمية الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات وتنمية الاقتصاد المحلي؛

(ح) تعزيز الحوار المتعلق بالسياسات فيما بين جميع المستويات الحكومية والقطاعين الخاص والمجتمعي وسائر ممثلي المجتمع المدني لتحسين التخطيط والتنسيق؛

(ح مكررة) القيام، في إطار الحكم، ببناء شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمواطن من أجل الابتكار الحضري، وتحليل وتقييم ونشر المعلومات عن الشراكات الناجحة؛

(ط) القيام، حسب الاقتضاء، بجمع وتحليل ونشر البيانات المقارنة، وتفصيلها بحسب الجنسين وبحسب السن والدخل، فيما يتصل بأداء السلطات المحلية في تلبية احتياجات سكانها؛

(ي) تعزيز الإجراءات للقضاء على الفساد ولضمان المزيد من الشفافية والكفاءة والمساءلة والاستجابة والمشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المحلية؛

(ك) تمكين السلطات المحلية واتحاداتها/ شبكاتها من اتخاذ المبادرات في التعاون الوطني والدولي، ولا سيما تقاسم الممارسات السليمة والنُّهج المبتكرة لإدارة المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ك مكررة) تعزيز قدرات الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء من خلال الدورات التدريبية في مجال التمويل والإدارة الحضرية للمؤسسة والمديرين الحكوميين المنتخبين.

### ٣- المشاركة الشعبية والمشاركة المدنية [والحكم السليم]

١٣٢- تستدعي التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية المشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن المشاركة العريضة القاعدة من الناس كافة. كما تستدعي بالمثل [وجود حكم سليم على جميع المستويات، وبشكل خاص] الاستجابة والشفافية والحكم المسؤول على المستوى المحلي. ويلزم لتحقيق المشاركة المدنية والحكم المسؤول إنشاء الآليات التشاركية وتعزيزها، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى القضاء وتحطيم العمل المجتمعي، مما يمكن من الإصغاء إلى الآراء فيما يتعلق بتعيين المشكلات والأولويات، وتعزيز الأهداف، وممارسة الحقوق القانونية، وتحديد المعايير للخدمات، وتعبئة الموارد، وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع.

### الإجراءات

١٣٣- لتشجيع ودعم المشاركة، والمشاركة المدنية، والاضطلاع بالمسؤوليات الحكومية، ينبغي للحكومات الوطنية والسلطات المحلية وأو منظمات المجتمع المدني، أن تتفق على الأصعدة المناسبة الأطر المؤسسية والقانونية التي تؤدي إلى تيسير وتمكين المشاركة العريضة النطاق لجميع السكان ومنظماتهم المجتمعية في صنع القرارات وفي تنفيذ ورصد استراتيجيات وسياسات وبرامج المستوطنات البشرية؛ وسترمي تلك الأطر المؤسسية والقانونية على وجه التحديد إلى أمور من بينها:

(أ) حماية حق الإنسان في تكوين الآراء والإعراب عنها والتماس الأفكار والمعلومات والحصول عليها ونقلها دون أي تدخل؛

(أ مكررة) تيسير الاعتراف القانوني بالمجتمعات المنظمة وتعزيزها؛

(ب) إباحة وتسهيل وحماية تكوين منظمات غير حكومية مجتمعية محلية ووطنية ودولية مستقلة؛

(ج) توفير معلومات وافية وحسنة التوقيت وواضحة لمن يطلبها، دون تحمل أعباء مالية لا لزوم لها؛

(د) تنظيم برامج تربية وطنية وتدريب في مجال حقوق الإنسان، باستخدام جميع وسائل الإعلام وحملات التثقيف والتوعية، لإذكاء روح المواطنة والوعي بالحقوق والمسؤوليات المدنية وسبل ممارستها، وأدوار المرأة والرجل المتغيرة، والمسائل المتعلقة بتنمية المستوطنات البشرية المستدامة ونوعية الحياة؛

(ه) إقامة آليات تشاور منتظم وعريضة القاعدة لإشراك المجتمع المدني في صنع القرارات، لكي يعكس ذلك تنوع احتياجات المجتمع؛

(ه مكررة) إزالة الحواجز القانونية الحائلة دون مشاركة الفئات المهمشة اجتماعياً في الحياة العامة وتشجيع التشريعات غير التمييزية؛

(و) إنشاء آليات تشاركية لتحديد جداول الأعمال لتمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والسكان الأصليين والمجتمع المدني من القيام بدور رياضي في تحديد الاحتياجات والأوليات المحلية وصياغة السياسات والخطط والمشاريع الجديدة؛

(ز) تعزيز تفهم العلاقات التعاقدية وسائر العلاقات مع القطاعين الخاص وغير الحكومي لاكتساب المهارات الالزمة للتفاوض بشأن الشراكات الفعالة لتنفيذ المشاريع وتطويرها وإدارتها، مما يعود بأقصى نفع على كل السكان؛

(ح) تعزيز المساواة والإنصاف وإدراج الاعتبارات المتعلقة بالجنسين وإشراك الكامل والمتساوي للمرأة والفئات الضعيفة والمحرومة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وسائر الفئات المنخفضة الدخل، عن طريق تدابير مؤسسية تكفل تمثيل مصالحها في عملية وضع السياسات وصنع القرارات عن طريق تقنيات معينة مثل الحلقات التدريبية والدراسية المتعلقة بالدعوة، بما في ذلك التقنيات التي تطور مهارات الوساطة وبناء توافق الآراء التي تيسّر الاتصال الفعال عن طريق الشبكات وتشكيل الائتلافات؛

(ط) توفير سبل الوصول إلى القنوات القضائية والإدارية الفعالة بالنسبة للمتأثرين من الأفراد والجماعات، بما يمكنهم من الطعن في القرارات والإجراءات الضارة اجتماعياً وببيئياً أو التي تنتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك الآليات القانونية لضمان أن تظل كافة الهيئات الحكومية مسؤولة عن أعمالها، وفقاً للتزاماتها الاجتماعية والبيئية وفي مجال حقوق الإنسان [كما هو محدد في التشريعات الوطنية]؛

(ط مكررة) توسيع نطاق الحق الإجرائي للأفراد ولمنظمات المجتمع المدني في اتخاذ الإجراءات القانونية نيابة عن المجتمعات المحلية أو الفئات المتأثرة التي لا تملك الموارد أو المهارات لاتخاذ مثل هذه الإجراءات بنفسها؛

(ط ثالثاً) تشجيع تمثيل المصالح فيما بين مختلف الأجيال، بما في ذلك مصالح الأطفال والأجيال المقبلة في عمليات صنع القرارات، وفي نفس الوقت تعزيز الأسر؛

(ط رابعاً) تشجيع قدرة الشباب الكاملة كشركاء رئيسيين في تحقيق المأوى الملائم للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة من خلال أشكال مختلفة من التعليم، والتدريب الجيد النوعية، وبناء المهارات، مع مراعاة مختلف قدرات الشباب وواقعه وخبراته؛

(ي) تيسير وصول الأشخاص الذين يعيشون في فقر والفتات المنخفضة الدخل إلى صنع القرارات وهياكل التخطيط والخدمات القانونية، من خلال توفير مراافق مثل مراكز المساعدة القانونية والمشورة القانونية المجانية؛

(ك) تعزيز قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على استعراض السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر في مجتمعاتها المحلية وعلى تحديد الأولويات المحلية والمساهمة في إعداد المعايير المحلية للخدمات في مجالات مثل التعليم الأساسي، ورعاية الطفل، والصحة العامة، والسلامة العامة، والتوعية فيما يتعلق بتعاطي المخدرات، والإدارة البيئية؛

(ل) تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام المحلية، لتسهيل الحوار وتبادل المعلومات والخبرات والممارسات ذات الصلة فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، وتشكيل شراكات بناء فيما بين المجتمع المدني وصانعي القرارات.

### ٣ مكررا - إدارة المستوطنات البشرية

١٣٤- تحتاج السلطات المحلية وسائر الجهات المعنية بإدارة المستوطنات البشرية إلى الاعتماد على مهارات وموارد مجموعة متنوعة من الناس والمؤسسات على مستويات شتى. فندرة الموظفين المؤهلين بصورة مناسبة وضعف النظم المؤسسية والقدرات الفنية بما من بين العقبات الرئيسية التي تعترض تحسين المستوطنات البشرية في كثير من البلدان، وبشكل خاص في البلدان النامية. ويجب أن تكون استراتيجيات بناء القدرات وتطوير المؤسسات جزءا لا يتجزأ من سياسات تنمية المستوطنات البشرية على الصعيدين الوطني والمحلي. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري استخدام مهارات و المعارف وتقنيات جديدة في جميع جوانب تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية. وهناك حاجة، في البلدان التي تكون فيها التغيرات في أنماط المستوطنات البشرية سريعة، فتؤدي إلى تحديات اجتماعية - اقتصادية وبيئية، إلى أن تكفل الحكومات ويكفل المجتمع الدولي التطوير والنقل الفعالين لمهارات القيادة والتخطيط والخبرة الإدارية والمعرفة الفنية والتقنيات.

### الإجراءات

١٣٥- لتسهيل بناء القدرات وتطوير المؤسسات من أجل تحسين تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها، ينبغي للحكومات على المستويات المناسبة، بما في ذلك السلطات المحلية واتحاداتها، القيام بما يلي:

(أ) دعم البرامج التدريبية للمديرين والمسؤولين المدنيين على المستويات كافة، وللفعاليات الرئيسية الأخرى كافة، حسب الاقتضاء، لتعزيز القيادات وتشجيع إدماج المرأة والشباب في هيئات الموظفين وصنع القرارات؛

(ب) التفكير في إنشاء منتديات للقطاعات الخاصة والعامة المجتمعية والتجارية والاقتصادية لتبادل المعرفة والخبرة الإدارية؛

(ج) تشجيع سياسات وبرامج للتنمية الشاملة للتدريب والتعليم والموارد البشرية تراعي أوضاع الجنسين وتشمل السلطات المحلية واتحاداتها/ شبكاتها، وكذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية والدراسية والعلمية والمنظمات المجتمعية الأساسية والقطاع الخاص، ترتكز على ما يلي:

١- إعداد نهج متعدد القطاعات لتنمية المستوطنات البشرية يشمل مساهمات السكان الأصليين والمهاجرين الاستثنائية ومؤسساتهم؛

٢- تدريب المدربين لتطوير قدرة أساسية لتدعيم المؤسسات وبناء القدرات، بما يشمل الوعي باعتبارات الجنسين واحتياجات الأطفال والشباب والمسنين بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من الكل؛

٣- تنمية القدرة المحلية لتحديد الاحتياجات وإجراء البحوث التطبيقية أو التكليف بها، ولا سيما في التحليل المراعي للسن وأوضاع الجنسين، وفي مجال تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي ووضع استراتيجيات المأوى ونمو الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وإدراج النتائج في النظم الإدارية؛

(د) إعداد نظم المعلومات لتبادل ونقل واقتسام الخبرة والدراسة والمعرفة الفنية والتكنولوجيا في مجال تنمية المستوطنات البشرية، ووضع شبكات لهذه المعلومات والوصول إلى مواردها في الوقت المناسب؛

(هـ) القيام، عند الاقتضاء وفي سياق الشفافية والمساءلة، بتشجيع مشاركة سلطات القطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في تحسين تنظيم وإدارة القطاع العام وتشكيل كيانات عامة في مهامها وخاصة في إدارتها وذات تمويل عام خاص؛

(و) التفكير في وضع برامج وساطة لتسوية المنازعات، بما في ذلك المنازعات بين الفعاليات المتنافسة فيما يتصل بالوصول إلى الموارد وتوزيعها واستخدامها في المستوطنات البشرية وتدريب المجتمع المدني على استخدامها؛

(ز) قيام الحكومات والمنظمات الدولية بتشجيع نفسها على زيادة معرفة الدورات الأيكولوجية التي تهم مدنهما، من أجل منع الضرر البيئي؛

(ح) إدراج السياسات ومعايير تراعي أوضاع الجنسين في كل فئة من الفئات المبينة أعلاه، إذا لم ترد بالفعل الإشارة إليها تحديداً.

#### ٤ - تحطيط وإدارة المناطق المتروبولية

١٣٦- مع أن مديرى المستوطنات البشرية يواجهون الكثير من التحديات المشتركة، فإن المسؤولين منهم عن إدارة وتنمية المناطق المتروبولية والمدن الضخمة يواجهون مشاكل فريدة ناشئة عن حجم وتعقد مهامهم ومسؤولياتهم، فمن بين خصائص المناطق المتروبولية التي تتطلب مهارات خاصة، تزايد التناقض العالمي

والتنوع العرقي والثقافي للسكان والتركيز الكبير للقرى في المناطق الحضرية والشبكات الواسعة للهيكلات الأساسية ونظم النقل والاتصالات ودورها الاستراتيجي في أنماط الانتاج والاستهلاك الوطنية والإقليمية والدولية والتنمية الاقتصادية والتجارة والتمويل وما تنطوي عليه من امكانات إحداث تدهور بيئي شديد. كما تمثل المناطق المتروبولية الكبيرة والمدن الضخمة أشد المخاطر المحتملة لحدوث خسائر بشرية وخسائر مادية وخسائر في القدرة الانتاجية في حالة وقوع الكوارث الطبيعية أو الاصطناعية؛ وفي بعض البلدان، يؤدي الفقر إلى سلطة على نطاق المناطق المتروبولية أو التعاون الفعال على نطاق هذه المناطق إلى ظهور صعوبات في الإدارة الحضرية.

### الإجراءات

١٣٧- لتلبية الاحتياجات الخاصة للمناطق المتروبولية واحتياجات جميع الناس الذين يعيشون فيها، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز استراتيجيات للتخطيط والتنمية والإدارة على نطاق المناطق المتروبولية وأو على المستوى الإقليمي تعالج كافة جوانب الأنشطة الحضرية بطريقة متكاملة وتستند إلى نتائج متافق عليها بالنسبة للمنطقة المتروبولية؛

(أ مكرراً) إدماج منظور يراعي أوضاع الجنسين في استراتيجيات السياسة العامة والتخطيط والإدارة؛

(أ مكرراً ثانياً) اعتماد وتطبيق مبادئ توجيهية لإدارة المناطق المتروبولية في مجالات إدارة الأراضي والبيئة والهيكل الأساسية فضلاً عن التمويل والإدارة؛

(ب) رصد وتحليل فعالية وكفاءة هيكل المناطق المتروبولية ونظم الإدارية وإدراج النتائج في السياسات العامة للتعامل مع قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا الاجتماعية والبيئية؛

(ج) إنشاء إطار تشريعي واعتماد هيكل تنظيمية تضمن تقديم الخدمات، على نحو منسق وكفؤ ومنصف وتعية الموارد والتنمية المستدامة في جميع أنحاء المناطق المتروبولية؛

(د) تقوية قدرات ولايات سلطات المناطق المتروبولية، حسب الاقتضاء، من أجل المعالجة والاستجابة على نحو فعال لقضايا ذات أهمية إقليمية ووطنية مثل أراضي وحقوق ملكية النساء، وإدارة الأراضي وإدارة موارد الطاقة والمياه، والإدارة البيئية، والنقل والاتصالات، والتجارة والتمويل والخدمات الاجتماعية والهيكل الأساسية الكافية وإتاحة الوصول إليها والاندماج الاجتماعي؛

(ه) تنمية أو، عند الاقتضاء، إيجاد مجموعة أساسية من الموظفين المهنيين، تشمل النساء، من المدربين في مجالات التخطيط الحضري، والإدارة البيئية، والأشغال الهندسية، والنقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية، وتطوير الهيكل الأساسية الأولى، والتخطيط للطوارئ، وممن توفر لديهم مهارات العمل مع معالجة قضايا التخطيط الرئيسية بطريقة متكاملة؛

(و) تيسير وتعزيز الحوار المتعلق بالسياسات، على المستويين الوطني والدولي، وتبادل الخبرات والدرية والمعرفة والتكنولوجيا بين سلطات المناطق المتربوبلية في مجالات مثل النقل والاتصالات وإدارة المياه ومعالجة المياه المستعملة، وإدارة التفانيات وحفظ الطاقة والإدارة البيئية، والرعاية الاجتماعية التي تعترف بالنساء والمجتمعات المهمشة؛

(ز) البحث عن حلول للمشاكل الحضرية تقوم على أساس القيم وتستمد من السكان المتنوعين إثنياً وثقافياً بدلاً من الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة وحدها.

#### ٥ - الموارد المالية والأدوات الاقتصادية المحلية

١٣٨- إن الأموال اللازمة لتمويل تنمية المأوى والمستوطنات ترد بصورة رئيسية من مصادر محلية، كما يتتوفر قدر كبير من التمويل الإضافي من مصادر دولية تشمل على نحو متزايد التمويل الاستثماري. وعليه فإن التأثير الأكبر على القاعدة المالية ينبع من التحسينات في التنمية الاقتصادية والممارسة المالية السليمة والقدرة على تعبئة الموارد المحلية وضبط الإنفاق وإدارة الميزانيات على نحو يتسم بالكتامة.

١٣٩- ويمثل تمويل مستقبل التنمية الحضرية وإدامة القدرة الاقتصادية للمدن تحدياً خاصاً يستدعي الأخذ بنظم مبتكرة للتمويل على المستويين الوطني والم المحلي، ويلزم تعزيز شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص تجمع بين الضرائب المحلية على الانتاج والاستهلاك وبين الحوافز الضريبية للاستثمار من قبل قطاعات الصناعة والتجارة والتبادل التجاري وغير ذلك من خدمات القطاع الخاص. وثمة حاجة لأشكال جديدة لتمويل البلدية للوفاء بالاحتياجات المرتبطة للتنمية الاقتصادية الحضرية وتكليف دعم الهياكل الأساسية والخدمات.

١٤٠- لتقوية الاقتصادات الوطنية والمحالية وقاعدتها المالية والاقتصادية بغية تلبية احتياجات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، ينبغي للحكومات، على المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية، أن تسعى إلى توفير إطار تمكيني يهدف إلى ما يلي:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز قدرة السلطات المحلية على جذب الاستثمارات؛

(ب) اعتماد سياسات وأطر الاقتصاد الكلي التي تشجع على زيادة الادخار المحلي وتيسير استخدامه في تنمية الإسكان والهيكل الأساسي وغير ذلك من جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات البشرية؛

(ج) تنمية مصادر كفؤة ومنصفة وقوية للإيرادات الوطنية والمحالية، بما في ذلك الضرائب ورسوم المستعملين والتعريفات ورسوم التحسين لتعزيز القدرة الوطنية والمحالية على الاستثمار الرأسمالي في مجالات الإسكان والهيكل الأساسي والخدمات الأساسية وكذلك القيام، حسب الاقتضاء، باستنباط أدوات ضريبية جديدة للمعاقبة على الأضرار البيئية الناجمة عن أنشطة الانتاج والاستهلاك على السواء؛

(د) تعزيز القدرات الوطنية والمحلية المتعلقة بجباية الضرائب وضبط الإنفاق من أجل احتواء التكاليف وتحسين الإيرادات؛

(هـ) السعي لاسترداد كامل تكاليف الخدمات الحضرية باستثناء خدمات السلامة العامة من خلال رسوم المستعملين مع القيام في الوقت نفسه بتلبية احتياجات القراء من خلال جملة أمور منها سياسات التسعير، والإعانت الواضحة حسب الاقتضاء؛

(و) دعم الجهود المحلية لتشجيع الشراكات الطوعية بين القطاعين الخاص والمجتمعي والمشاركة في بناء وتشغيل وصيانة المناطق الخضراء المفتوحة والهيكل الأساسية والخدمات التي تتسم، في جملة أمور، بمراعاة أوضاع الجنسين، وتمكين المرأة، وتلبية احتياجات المجموعات المهمشة؛

(ز) القيام، عند الاقتضاء، بتسهيل وترشيد وصول السلطات المحلية إلى أسواق رأس المال الوطنية والإقليمية والدولية ومؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال القيام بأمور من بينها اعتماد تدابير لإنشاء نظم بلدية مستقلة للائتمان وتقييم الجدارنة الائتمانية، مع مراعاة قدرة المقترضين على سداد الديون وفقاً للقوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة؛

(ح) تسهيل دور السلطات المحلية في تكوين الشراكات مع القطاعات الخاصة والطوعي والمجتمعي والتعاوني ومع مؤسسات تنمية المشاريع المحلية؛

(ط) تحسين آليات الميزانية، حسب الاقتضاء، والمحاسبة لتمكين السلطات المحلية من المشاركة في برامج استثمار متوسطة وطويلة الأجل؛

(ي) وضع نظم وتدابير شفافة لضمان المسائلة المالية؛

(كـ) القيام حسب الاقتضاء بإنشاء آليات تحويل حكومية دولية شفافة تكون حسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بنتائجها وقائمة على أساس الأداء وال الحاجة؛

(لـ) جذب الاستثمارات الخاصة والمجتمعية نحو التنمية الحضرية.

#### ٦- المعلومات والاتصالات

١٤١- ستؤدي التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب تحرير التجارة والتدفق الحر لرأس المال على نطاق عالمي إلى تغيير أدوار ووظائف المدن وما يتعلق بها من عمليات صنع القرارات وتحصيص الموارد. ويمكن للمجتمعات التي توظف الاستثمارات الازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمرافق الأساسية وتعمل على تمكين مواطنيها من الانتفاع الفعال بهذه التكنولوجيا، أن تتوقع تعزيز تحقيق مكاسب انتاجية جمة في مجالات الصناعة والتجارة والتبادل التجاري. وينبغي الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات المحسنة هذه على النحو المناسب والأمثل لحفظ وتشاطر القيم الأخلاقية والاجتماعية وتعزيز وتحسين التعليم والتدريب والتوعية العامة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر في نوعية الحياة،

وتسهيل إمكانية قيام جميع الجهات المهمة والمجتمعات المحلية بتبادل ممارسات المؤهل، بما فيها تلك التي تدعم حقوق الأطفال والنساء والفتات الضعيفة الأخرى في سياق التحول الحضري المتنامي.

١٤٢- لتحسين القدرة على استغلال تلك الابتكارات من أجلصالح العام، ينبغي للحكومات على جميع المستويات، بما في ذلك السلطات المحلية، أن تقوم بما يلي حسب الاقتضاء:

(أ) **تنمية وتحسين وصيانتها الهيكل الأساسية للمعلومات وتكنولوجيتها، وتشجيع استخدامها من قبل كل مستويات الحكومة والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات العاملة على مستوى المجتمعات المحلية، واعتبار الاتصالات جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة في مجال المستوطنات البشرية؛**

(ب) **تعزيز تدريب الجهات الفاعلة الرئيسية على استخدام تكنولوجيا المعلومات وطرقها ووسائلها؛**

(ج) **وضع أساليب لتقاسم التجارب المتعلقة بالمبادرات المحلية من خلال وسائل الكترونية كشبكة إنترنت والشبكات والمكتبات ونشر المعلومات بشأن أفضل الممارسات، بما فيها تلك التي تستخدم سياسات الإدارة التي تراعي أوضاع الجنسين؛**

(د) **تنفيذ برامج تشجع الأطفال والمؤسسات التعليمية بصفة خاصة على استخدام المكتبات العامة وشبكات الاتصالات؛**

(ه) **تسهيل عملية التعلم من خلال نشر التجارب الناجحة والناشئة على السواء في مجال المستوطنات البشرية المستمدة من القطاعات الحكومية وال العامة والخاصة والمجتمعية؛**

(و) **تشجيع السياسات التي توفر تكنولوجيا وخدمات المعلومات وتزيد من تيسيرها للجمهور عامة، ولا سيما من خلال استخدام وسائل الإعلام على نطاق واسع؛**

(و مكرراً) **إيلاء اهتمام خاص لإتاحة إمكانية وصول الأشخاص المعوقين إلى هذه التكنولوجيات الجديدة؛**

(و مكرراً ثانياً) **تشجيع تطوير وضع برامج لوسائل الإعلام المحلية والوطنية تعترف بالتنوع العرقي والثقافي في المدن الكبرى وتعزز فهم مختلف وجهات النظر؛**

(ز) **تعزيز التدفق الحر للمعلومات وإمكانية الوصول إليها في مجالات السياسة العامة وصنع القرارات وتوزيع الموارد والتنمية الاجتماعية ولا سيما المجالات التي لها أثر على النساء والأطفال؛**

(ز مكرراً) **ضمان المنافسة السوقية وإمكانية وصول الجمهور على نطاق واسع فيما يتصل بتوفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خلال وجود دور حكومي في المحافظة على إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.**

١٤٢- (مكرراً) إن نشر التجارب التي تسهم في تيسير إمكانية حصول جميع الناس على سكن لائق وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة هو أمر مفيد بالنسبة لصياغة السياسات العامة بشأن تنمية المستوطنات البشرية. وينبغي للحكومات الوطنية، بالاشتراك مع الفعاليات الاجتماعية، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز اختيار سياسات الإدارة الحضرية التي تعتبر مميزة بسبب تأثيرها الإيجابي على تحسين المؤهل، واستخدامها لأساليب تنظيم وتشغيل قائمة على المشاركة، وطابعها المستمر والمستدام، واتجاهها لأن تصبح عالمية؛

(ب) إنشاء هياكل لاختيار أفضل الممارسات، بمشاركة المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان التنمية الحضرية؛

(ج) تعزيز نشر الممارسات التي يتم اختيارها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بطريقة متكاملة.

١٤٣- (مكرراً ثانياً) من أجل زيادة المعرفة وتنمية قاعدة المعلومات، ينبغي للحكومات والسلطات المحلية، بالاشتراك مع مؤسسات البحوث والمكاتب الإحصائية وغيرها من الجهات المهتمة، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز البحوث بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتصلة بعملية التحضر والمستوطنات البشرية وتنمية المأوى، مع التركيز على أولويات البحوث التي يتم تحديدها على أساس المتطلبات الوطنية وال الحاجة إلى الرصد والتقييم المنهجي للتنمية، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية لسياسات وبرامج ومشاريع المستوطنات البشرية، ومع إيلاء الاهتمام للخصائص المحددة لأوضاع الجنسين؛

(ب) تعزيز نظم المعلومات ذات الصلة بالمستوطنات البشرية القائمة من خلال اعتماد تكنولوجيات وترتيبات مؤسسية كافية ومستدامة، ومن خلال إدماج نتائج البحوث بصورة منهجية، وتجميع وتحليل واستيفاء البيانات فيما يتصل باحصاءات المستوطنات البشرية والمأوى والمؤشرات الحساسة على مستوى السياسة العامة؛

(ج) نشر مؤشرات البحوث وغيرها من المعلومات على نطاق واسع وإدماج نتائجها في صلب عملية رسم السياسة العامة على جميع المستويات، وضمان تدفق المعلومات في اتجاهين بين منتجي المعلومات ومستعمليها.

- - - - -